الأمم المتحدة

A/C.2/66/SR.19–E/2011/SR.52

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
6 March 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
اللجنة الثانية
الجلسة التاسعة عشرة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية المستأنفة لعام ٢٠١١
الجلسة الثانية والخمسون

محضر موجز للجلسة المشتركة للجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي
بشأن "الحالة الاقتصادية العالمية وأزمة الديون السيادية"

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ٩/٣٠

الرئيس المشارك: السيد المؤمن (رئيس اللجنة الثانية) . . . . . (بنغلاديش)

الرئيس المشارك: السيد كابامبويه (رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي) . . . (زامبيا)

مدير المناقشة: السيد فوس (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)

الضيف المشارك: الأستاذ جوزيف شتيجليتس (أستاذ الشؤون الدولية في جامعة كولومبيا)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

11-56053X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة في الساعة ٩/٥٠

حلقة نقاش بشأن "الحالة الاقتصادية العالمية وأزمة الديون السيادية"

١ - **السيد المؤمن** (الرئيس المشارك): قال إن هذه المناسبة هي أول جلسة مشتركة تعقدها اللجنة الثانية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وإنها تنعقد في إطار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المستمرة في وقت يتبين فيه أن النماذج الاقتصادية التقليدية قليلة الفائدة في التصدي للتحديات المتمثلة في ارتفاع معدل البطالة، واتساع عدم المساواة في الدخل، والتباطؤ في النمو الاقتصادي، والازدياد الحاد في أسعار الأغذية والطاقة. لقد جلبت العولمة فرصا أكبر من أجل الازدهار، لكنها أيضا جعلت البلدان أكثر ضعفا إزاء الصدمات الخارجية. ففي عالم تعيش فيه نسبة كبيرة من الناس دون خط الفقر، من الأرجح أن تبقى أكثر البلدان ضعفاً دون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ما لم يكن هناك التزام سياسي قوي من جانب الشركاء في التنمية، تقابله آليات تمويل مبتكرة.

٢ - وأضاف قائلا إن الأزمة قد اتخذت في العام الماضي منعرجا جديدا عندما بدأ عدد من البلدان المتقدمة في التصدي لمسائل الديون السيادية التي كانت تهدد بإحداث ضائقة اقتصادية ومالية ليس في هذه الدول فحسب بل أيضا في بقية أنحاء العالم، وذلك بسبب الترابط القائم بين الأسواق المالية الدولية. وأردف قائلا إن الغرض من هذه الجلسة هو تمكين جميع المشاركين من فهم هذه المسائل الاقتصادية والمالية الدولية المترابطة بشكل أفضل والتفكير بشأن سياسات الاستجابة المناسبة، وذلك بإرشاد الأستاذ جوزيف شتيجليتس، الذي سيشاطرهم آراءه ووجهات نظره.

٣ - **السيد فوس** (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، مدير المناقشة، قال إنه بعد أن ظهرت في الحالة المالية العالمية دلائل الانتعاش في مطلع العام، فهي تبدو الآن على شفير كارثة أعظم حيث بدأت المشاكل الموجودة في القطاع الخاص تمتد إلى القطاع العام. فالأزمة المصرفية وأزمة الديون السيادية قد أصبحتا متلاحمتين ولا يمكن فصلهما عن مصادر القلق الأخرى، بما فيها استمرار معدلات البطالة العالية، وبخاصة في البلدان المتقدمة، والتقلب الشديد في أسواق العملات والسلع الأساسية، والعجز البادي في الحكومات على وضع سياسات لمعالجة جميع جوانب الأزمة. فالاتحاد الأوروبي يعمل جاهدا على إيجاد أجوبة، وكذا الحال بالنسبة لمجموعة العشرين، في ذات الوقت الذي يغالب فيه خطر الانزلاق في فترتي ركود متتاليتين.

٤ - وأضاف قائلا إنه ما من شخص أفضل من الأستاذ شتيجليتس كي يقول لنا ما إذا كان العالم يترنح على شفير أزمة جديدة. فهو، بصفته رئيس لجنة قياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي التي قامت في عام ٢٠٠٩ بإبلاغ الجمعية العامة بالحلول الممكنة للمشاكل الأكثر تغلغلا في النظام والتي تسببت في أزمة عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، قادر على تسليط أضواء ذات قيمة على التحديات الراهنة.

٥ - **الاستاذ شتيجليتس** (جامعة كولومبيا): قال إن الانهيار العالمي الحالي قد بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب أزمة القروض العقارية غير المضمونة، التي من ثم صُدِّرت إلى بقية أنحاء العالم. وأوروبا، بدورها، تقوم حاليا بإعادة تصديرها إلى الولايات المتحدة. فالتحديات الاقتصادية كبيرة وأطر عمل السياسات للتصدي لهذه التحديات الاقتصادية غير كافية: بل وإن كثيرا من البلدان تتحرك في الاتجاه الخطأ.

٦ - وأضاف قائلا إن العقيدة السائدة قبل حدوث الأزمة هي أن التكامل الاقتصادي والتنويع الاقتصادي

سيحدان من المخاطر؛ وأن التحويل إلى أوراق مالية، ونشر المنتجات المالية في جميع أنحاء العالم، هو الجواب. وهكذا صدّرت الولايات المتحدة حوالي ٤٠ في المائة من قروضها العقارية السامة إلى أوروبا؛ ولو لم تفعل ذلك، لكانت النكسة في أمريكا أسوأ بكثير. ومع ذلك، فإن الأثر بوجه الإجمال لم يكن ما كان مأمولا فيه، لأسباب تتعلق بالعوامل الاقتصادية الأساسية وبالعوامل الحسابية التي يقوم عليها علم الاقتصاد، في آن معاً. ويمكن معرفة هذا بالقياس. فالنظام الكهربائي الأكثر تكاملا يؤدي إلى استعمال أكثر كفاءة لقدرة التوليد الكهربائي، لكن حدوث خلل في جزء من الشبكة الكهربائية يمكن أن يؤدي إلى انهيار النظام بكامله، وهذا ما حدث في الولايات المتحدة عندما أدت مشكلة في بلدة صغيرة في ولاية أوهايو إلى انقطاع الكهرباء عن الساحل الشرقي بأكمله. وعندما أدرك المسؤولون حينئذ أن التكامل المفرط في النظام يمكن أن يؤدي إلى التقلب الشديد، كان ردهم بأن زودوا هذا النظام بجميع أنواع فواصم الدارة. أما في النظام المالي، فيمكن التوصل إلى هذا النوع من الأثر عن طريق وضع ضوابط لرأس المال. وأحد التغييرات الكبيرة التي ظهرت في أعقاب الأزمة هو إدراك صندوق النقد الدولي أن وضع ضوابط لرأس المال هو أمر حسن، في ظل ظروف معينة. والموقف الذي اتخذته الأمم المتحدة والذي اتخذه هو في البنك الدولي منذ عقد من الزمان أصبح الآن جزءا من الحكمة التقليدية؛ كما اعترف عموماً بالحاجة إلى إدارة الحسابات الرأسمالية.

٧ - وتابع كلامه قائلا إن الأزمة الراهنة، هي في الواقع مزيج من أزمات متعددة مختلفة، كما كان الحال بالنسبة للكساد الكبير. فاندماج الأسواق الرأسمالية قد ضاعف من حدة المشاكل، ولكن ما حدث آنئذ، وما يحدث الآن، هو أن مشكلة اقتصادية ومشكلة مالية ومشكلة في النظام النقدي كلها موجودة في آن واحد. وفي النقاش الذي دار بشأن الكساد الكبير، غالبا ما اعتبر الاحتياطي الاتحادي، وهو السلطة النقدية في البلد، مسؤولاً عن زيادة الأزمة سوءا بعدم زيادته العرض من الأموال بالسرعة الكافية. وكان هذا هو الدرس الذي استخلصه رئيس الاحتياطي الاتحادي السيد بن برنانكه. بيد أن الأزمة الحالية قد بيّنت أن الكثير من ذاك التحليل كان خاطئا. فما من شخص كان في إمكانه أن يزيد العرض من الأموال أكثر مما كان في استطاعة رئيس الاحتياطي الاتحادي برنانكه. فالميزانية العامة للاحتياطي الاتحادي ارتفعت من ٨٠٠ بليون دولار إلى ما يزيد عن ٢ تريليون دولار خلال فترة قصيرة جدا من الزمن، بيد أن الاقتصاد لم يتعاف على الرغم من هذه الزيادة التي لم يسبق لها مثيل في العرض من الأموال. وفي اقتصاد من المفترض أنه واحد من أكثر أسواق العمالة مرونة في العالم، لم يتمكن ٢٥ مليون أمريكي من الحصول على عمل بدوام كامل. فالمرونة هي ليست الجواب. وعندما يُرمى ملايين الأمريكيين خارج بيوتهم، لا بد أن هناك خطأ. وقاعدة العرض والطلب لا تعمل كما هو مفروض.

٨ - وكانت الفكرة السائدة في الاستجابة لأزمة عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ هي أنه بمجرد إصلاح القطاع المالي سيعود الاقتصاد إلى حالته الطبيعية. وبناء على ذلك صُبَّت بلايين الدولارات في المصارف؛ وعلى النقيض من الضمان الاجتماعي الممنوح لأكثر الناس فقرا، فقد مُنحت تلك البلايين بلا قيد أو شرط. بيد أن المصارف، بدلا من أن تستخدم هذه الأموال من أجل القروض، كما كان متوقعا، استخدمتها لمنح المكافآت والعوائد. أي في حين أنه تم إصلاح النظام المصرفي بشكل معقول، إن لم يكن بشكل كامل، لما يزل الاقتصاد مريضا. فقد عادت المصارف إلى إعطاء المكافآت التي لم يسبق لها مثيل، لكن معدلات البطالة بقيت مرتفعة جدا.

٩ - وبالنظر إلى عدم انطباق التفسير المالي ولا التفسير النقدي على هذه الحالة كما يبدو، فإن السؤال الذي يتعين طرحه هو: كيف كانت حال الاقتصاد في عام ٢٠٠٧ قبل حدوث الأزمة؟ الجواب، إلى حد ما، أنه كان مريضا جدا: ففي أعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ قبل الأزمة، تم دعم الاقتصاد بشكل اصطناعي بواسطة فقاعة، مما أدى إلى مستويات استهلاك لم يسبق لها مثيل ولا يمكن استدامتها. فقد هبطت معدلات الادخار في الولايات المتحدة إلى الصفر؛ وكان ٨٠ في المائة من الأمريكيين الذين في أسفل السلم الاجتماعي ينفقون ١١٠ في المائة من دخلهم. وكما قال الرئيس السابق لمجلس المستشارين الاقتصاديين، فإن ما لا يمكن استدامته لا يمكن الاستمرار فيه.

١٠ - والسؤال التالي الذي يتعين طرحه إذن هو: لماذا كان من الضروري في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ الاستعانة بدعم الفقاعة الاصطناعي لإبقاء الاقتصاد في حركة؟ أحد الأسباب في ذلك كان التحول الهيكلي في الاقتصاد العالمي الذي كان يجري آنذاك. فالكساد الكبير كان فترة أخرى من فترات التحول الهيكلي. ففي أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، حصلت زيادة غير مسبوقة في معدلات الإنتاج الزراعي، وكانت النتيجة، بخلاف ما حدث في القرن التاسع عشر عندما كان معظم الناس يكسبون معيشتهم بإنتاج الأغذية، أن تناقص عدد الناس اللازمين لإنتاج الأغذية أكثر فأكثر. وعلى سبيل المثال، فإن ٢ في المائة فقط من الشعب الأمريكي يعمل حاليا في إنتاج مقادير من الأغذية أكثر مما يستطيع بلد متخم أن يأكله وأصبحت الولايات المتحدة مصدّرا رئيسيا للأغذية. لقد حل تصنيع السلع محل الزراعة الآن، حيث تجاوزت الزيادة في الإنتاجية الزيادة في الطلب، والنتيجة التي لا مندوحة عنها هي فقدان الوظائف في تصنيع السلع والانتقال من قطاع التصنيع إلى قطاعات أخرى، ولا سيما قطاع الخدمات.

١١ - أما ما حدث خلال الكساد الكبير، فهو أن الناس انتقلوا من تصنيع السلع إلى الزراعة، لكن الدخل تدنى إلى درجة أن الناس لم يعودوا قادرين على الخروج من قطاع الزراعة. وكذا في الولايات المتحدة في عقد العشرينات، حيث هبطت النسبة المئوية للسكان الذين كانوا يعملون في قطاع الزراعة من ٣٠ في المائة إلى ٢٥ في المائة في ١٠ سنوات فقط، ولكن في عقد الثلاثينات، ومع تدهور الدخل، توقفت كل حركة للخروج من قطاع الزراعة. ومن عام ١٩٢٩ حتى عام ١٩٣٣، هبط الدخل في قطاع الزراعة في الولايات المتحدة بمقدار ٥٠ في المائة، بحيث لم يعد هناك من طلب على السلع المصنّعة بالنسبة لربع السكان، مما أدى إلى فقدان الوظائف في قطاع تصنيع السلع. وهذا بالضبط ما يحدث الآن. فالزيادة في الإنتاجية تؤدي إلى مزيد من البطالة الذي يؤدي بدوره إلى هبوط الطلب الإجمالي في العالم. وفي وسع الحكومة أن تقوم بدور هام ليس فقط بحفز الاقتصاد، لكن أيضا بالمساعدة في التحول من القطاع القديم إلى القطاع الجديد. فخلال الكساد الكبير، كان من شأن الاتفاق الجديد، وحتى إلى حد أكبر الحرب العالمية الثانية، مساعدة الناس في الانتقال من قطاع الزراعة إلى قطاع التصنيع، ليس فقط من خلال رفع مستويات الإنفاق الحكومي لكن أيضا من خلال الاستثمار في الخدمة العسكرية وفي التعليم مما أدى إلى إعادة هيكلة الاقتصاد في الولايات المتحدة. وتدعو الحاجة الآن إلى أن ينتقل الناس من قطاع تصنيع السلع إلى قطاع الخدمات، لكن ارتفاع مستويات البطالة يجبرهم على المراوحة في المكان.

١٢ - والأكثر من ذلك أن هناك بعض المشاكل الأخرى. ففي عقد التسعينات من القرن الماضي، حوالي ٨٠ في المائة من الوظائف المفقودة في قطاع تصنيع السلع كان حصرا بسبب الزيادة في الإنتاجية. وبالإضافة إلى هذا، فقد أدت العولمة إلى انتقال تصنيع السلع في الولايات المتحدة وأوروبا

إلى بلدان أخرى كسبت ميزة نسبية. وثمة مشكلة أخرى وهي عدم المساواة، لأن الذين في قمة المجتمع يستهلكون أقل من الذين في أسفله، فالدخل أعيد توزيعه. وكان هذا أحد شواغل حركة ''احتلوا وول ستريت'' وحركة ''الساخطون'' في إسبانيا وفي جميع أرجاء العالم. فالشريحة السكانية العليا في الولايات المتحدة التي تبلغ ١ في المائة تحصِّل الآن أكثر من ٢٠ في المائة من الدخل وفي حوزتها أكثر من ٤٠ في المائة من ثروة البلاد. ومع توجيه هذا المقدار الكبير من الدخل نحو القمة، تدنى الطلب على السلع، أي تماما كما حدث في السنوات التي سبقت الكساد الكبير. ويمكن رؤية النمط ذاته من عدم المساواة المتزايد في البلدان في جميع أرجاء العالم وبعضه يتصل بالتحول الهيكلي المذكور آنفاً.

١٣ - واستطرد قائلا إن الطلب الإجمالي العالمي هام في عالم العولمة. فقد كانت إحدى النتائج الناجمة عن إخفاق صندوق النقد الدولي، ووزارة الخزانة في الولايات المتحدة، وجهات أخرى في إدارة الأزمة العالمية الأخيرة، أي أزمة شرق آسيا في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، أن قررت البلدان أنها في حاجة إلى تكديس احتياطيات لحماية نفسها من التعرض ثانية إلى فقدان سيادتها الاقتصادية. وهكذا تكدست احتياطيات مقدارها تريليونات الدولارات. وفي حين أن هذا التصرف مجدٍ بالنسبة لكل بلد، من حيث أنه يزيد من استقلاله، فإن هذا يعني الانخفاض في الإنفاق. فالناس في جميع أنحاء العالم أصبحوا لا ينفقون بقصد جمع احتياطيات، مما أسفر عن هبوط في الطلب الإجمالي العالمي بمقدار مئات بلايين الدولارات. وفي أعقاب الأزمة، ازدادت هذه المشاكل سوءاً. فالبلدان الأفضل حالا هي البلدان التي لديها أكبر الاحتياطيات؛ وهكذا استمرت في تكديس الاحتياطيات. وفي الوقت ذاته، ازداد عدم المساواة، لأن ازدياد البطالة يعني انخفاض الأجور. أما المنعمون فهم الذين يعملون في وول ستريت، مقر المال والأعمال.

١٤ - والمشكلة على النطاق العالمي هي أن إعادة توزيع الدخل من مستهلكي النفط إلى منتجيه الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط قد أثرت أيضا في الطلب الإجمالي العالمي، ولا سيما بسبب ارتفاع معدلات الادخار لدى منتجي النفط، بدافع القلق الحصيف بشأن التقلب الشديد في أسعار النفط. ونتيجة لهذا، وحتى لو تم إصلاح النظام المالي تماما، لن يتعافى الاقتصاد. وحتى بعد الحد من الاستدانة، سيكون من التصرفات غير المسؤولة العودة إلى عالم يستهلك فيه ٨٠ في المائة من الأمريكيين الذين هم في أسفل السلم الاجتماعي ١١٠ في المائة من دخلهم؛ كما أنه من غير المرجح أن يحدث ذلك. فلا بد من معالجة مسألة الحد من الاستدانة، كما لا بد من معالجة مشكلة القروض العقارية، التي لما تحل حتى بعد مضي أربع سنوات على انفجار الفقاعة، ولكن حتى لو تمت معالجتها، ستبقى المشكلة في الاقتصاد العالمي.

١٥ - والآن، هناك أزمة اليورو؛ وهي أزمة ينبغي أن تكون إدارتها سهلة، على مستوى ما: فالنسبة بين الديون الإجمالية لأوروبا وناتجها المحلي الإجمالي هي أقل من النسبة لدى الولايات المتحدة. وديون اليونان هي جزيء من الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي بل هي جزيء أصغر من الثروة الأوروبية. والمشكلة الحقيقية كامنة في نظام اليورو النقدي ذاته. فآلية أسعار الصرف وآلية أسعار الفائدة، التي كانت تعمل كآلية تعديل، قد أُزيلت ولا شيء حل مكانها. وما تدعو إليه الحاجة هو إطار عمل مالي، وهذا لا يعني مجرد إطار عمل للتقشف. وقد يكون من الأنسب تسمية معاهدة ماستريخت وميثاق النمو والاستقرار ميثاق عدم النمو والاستقرار: فقبل الأزمة، كان لدى إسبانيا وآيرلندا فائض مالي كما كانت النسبة بين الديون والناتج المحلي الإجمالي منخفضة. وكلتاهما اتبعتا الإملاءات السائدة في ذاك الحين، وهي الإملاءات التحررية الجديدة الداعية إلى أسواق حرة غير مقيدة وإلغاء الضوابط التنظيمية؛ وتركتا الفقاعة تكبر. وامتثالا للحكمة

المعتادة، تعين على إسبانيا مثلاً أن تتصدى الآن لحالة تخيم فيها البطالة لأمد طويل على أكثر من ٤٠ في المائة من شبابها. ويمكن حل المشكلة في أوروبا إذا ما أبدت البلدان الأوروبية بعض التلاحم واستخدمت مواردها المشتركة لمعالجة الموقف في كل منها؛ وفي حال إخفاقها في ذلك، سيتعاظم خطر نشوء مشكلة عالمية خطيرة.

١٦ - واستأنف كلامه قائلا إن ما حدث في أوروبا هو ظهور نسخة جديدة من المعيار الذهبي، مما أزال القدرة على التصدي للأزمة. فالمعيار الذهبي لم يتسبب في حدوث أزمة: بل ما تسبب في حدوثها هي آلية تعديل، أو بتعبير أدق، عدم وجود هذه الآلية، تماما كما هو الحال مع اليورو. وكان أن اقتُرح الأخذ بالتقشف كجواب في أوروبا. لكن إذا ما طبّقت اليونان، مثلاً، التدابير التقشفية، فإن اقتصادها سيعاني، لأن انخفاض الدخل يعني انخفاض الإيرادات من الضرائب. ومن المفارقات، أن ما حدث فور اعتماد إسبانيا التدابير التقشفية، هو تخفيض مرتبتها الائتمانية — بسبب اعتقاد الأسواق بأن إسبانيا ستفي بتعهداتها، وليس لاعتقادها بأنها لا تستطيع ذلك. وعندما أدى التقشف إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات، أدركت الأسواق عندئذ أن التقشف إنما هو وصفة تؤدي إلى عدم النمو وإلى ازدياد الموقف المالي سوءا. كما شهدت أنه عندما يعتمد بلد واحد تدابير تقشفية، لا يترتب على ذلك عواقب عالمية. لكن عندما تفعل ذلك بلدان أوروبية كثيرة، تغدو أوروبا أكثر ضعفا، وفي عالم العولمة، عندما تغدو أوروبا أكثر ضعفا، يغدو الجميع أكثر ضعفا.

١٧ - وفي الولايات المتحدة أيضا كان هناك حديث عن التقشف، وعن تخفيض العجز. وليس في هذا أية صعوبة، إن كان هذا هو المسألة الرئيسية المطروحة على بساط البحث. فما حدث قبل ذلك بعشر سنوات، هو أن حجم الفائض لدى الولايات المتحدة قد دفع برئيس مجلس إدارة الاحتياطي الاتحادي آنئذ السيد آلان غرينسبان، إلى القول بأنه في حال عدم التدخل في ذلك، فإن ديون البلد الوطنية ستسدد جميعها بسرعة معقولة وسيكون من الصعب عليه الاضطلاع بسياسة نقدية. ولذلك فقد حث على تخفيض الضرائب بالنسبة للأمريكيين الأغنياء. وأصبح السؤال الآن هو كيف تحول العالم من مكان تُعتبر فيه الفوائض الكبيرة للغاية مثيرة للجدل إلى مكان تمتد فيه مقادير العجز الذي لا يمكن احتواؤه من الزمن الحاضر حتى أقصى ما يمكن للعين أن تراه.

١٨ - وثمة أربعة أشياء فقط هي التي غيرت الوضع المالي في الولايات المتحدة في وقت قصير جدا. أولاها، إجراء تخفيض في الضرائب، بخاصة بالنسبة للأمريكيين الأغنياء، لا يمكن احتماله مالياً. وثانيها، حدوث حربين مكلفتين جدا لم تزيدا البلد أمنا، بل كلفتا تريليونات الدولارات لازدياد مصروفات الدفاع، حيث غدا الإنفاق العسكري للولايات المتحدة حاليا يعادل الإنفاق العسكري لبلدان العالم جمعاء. ولكن لما كانت كل هذه المئات من بليونات الدولارات قد أُنفقت على أسلحة غير مجدية إزاء أعداء غير موجودين، فهي أموال ذهبت هدراً في المجارير دون أي دعم لأمن البلد. وثالثها، أن شركات الأدوية قد تمتعت بصفقة خاصة. فالولايات المتحدة هي أكبر مشترٍ للأدوية، لكنها لا تساوم بشأن الأسعار، مما كلفها، خلال فترة ١٠ سنوات، مئات بلايين الدولارات. ورابعها، والأكثر أهمية، أن البلد هو في حالة ركود اقتصادي.

١٩ - ومضى قائلا إن أفضل وسيلة لمعالجة العجز المالي في البلد هي ليست في التقشف ولكن في العودة بأمريكا إلى العمل. وهذه الرسالة صحيحة بالنسبة لكثير من بقية بلدان العالم. فالبلدان التي لديها السعة المالية لإنفاق المال يتعين عليها أن تفعل ذلك. أما بالنسبة للولايات المتحدة فهي تتمتع بميزة كبيرة أخرى. فبالنظر إلى تدني استثماراتها في الهياكل الأساسية والتكنولوجيا والتعليم طيلة السنوات الـ ٢٠ الماضية، فإن الإنفاق في هذه المجالات سيجلب عائدات

كبيرة، أعلى بكثير من مقدار الفائدة التي يتعين دفعها للاقتراض. ومع ذلك، فهناك في الولايات المتحدة من يتحدث عن خفض الإنفاق، والاستثمار، وإضعاف البلد مستقبلا. وما إجراءات التقشف المنسقة إلا وصفة للانتحار الاقتصادي على النطاق العالمي.

٢٠ - وبعد انهيار شركة ليمان براذرز في عام ٢٠٠٨، كان هناك اتفاق عام على أنه لا بد من إنفاق الأموال، أن هناك حاجة إلى تقديم الحوافز. وكان للحوافز أثرها بالفعل، لكنها كانت صغيرة جدا، بالنظر إلى شدة النكسة الاقتصادية. إذ بدون تلك الحوافز، كان معدل البطالة في الولايات المتحدة سيزيد عن ١٢ في المائة بدلا من الحد الأقصى الذي بلغه وهو ١٠ في المائة. ولو لم يكن هناك حوافز منسقة في جميع أرجاء العالم، لارتفع خطر حدوث كساد عالمي بشكل كبير. والمشكلة الآن هي أن كثيرا من الناس في جميع أنحاء العالم يستغلون الأزمة لتنفيذ مخططات أخرى، وبوجه خاص المخطط السري لتحجيم الحكومة. ولا بد أن تؤدي الاستثمارات إلى العجز المالي، حتى ولو أدت بالتالي إلى انخفاض النسبة بين العجز المالي والناتج المحلي الإجمالي بسبب ازدياد إيرادات الضرائب. فقد اعتقد القطاع المالي، بسبب قصر نظره، أنه من المهم المحافظة على التوازن في الميزانية، متجاهلا مبدأ اقتصاديا أساسيا يُعرف بمضاعف الميزانية المتوازنة. واستنادا إلى هذا المبدأ، فإن ارتفاع الضرائب الحكومية الذي يصاحبه ارتفاع في الإنفاق الحكومي يسفر عن ازدياد في الناتج المحلي الإجمالي وفي إيجاد فرص العمل. ولذا، إن كان الهدف هو إيجاد فرص العمل، حتى مع إبقاء العجز المالي منخفضا، فيمكن تحقيق ذلك عن طريق التوسع في الحكومة. أما إذا كان الخيار المنتقى هو الاستثمار وفرض الضرائب على الذين هم في القمة، مع التركيز على مجالات الإنفاق التي ترتفع فيها المضاعفات وعلى المجالات الضريبية التي تنخفض فيها جدا المضاعفات، فإن مضاعفات الميزانية المتوازنة يمكن أن تكون كبيرة جدا فعلا، بحيث تؤدي زيادة الضرائب بمقدار دولار واحد إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار يتراوح بين دولارين وثلاثة دولارات.

٢١ - واستأنف كلامه قائلا إن الخطة المبينة بوضوح في تقرير اللجنة الوطنية المعنية بالمسؤولية والإصلاح في المجال المالي في الولايات المتحدة (تقرير بولز سيمبسون) هي الحد من التدرج في النظام الضريبي؛ وإن خطة كهذه، في تصميمها ما يزيد عدم المساواة في المجتمعات، تثير قلقا كبيرا بسبب أن ازدياد عدم المساواة هو حاليا إحدى المشاكل الأساسية التي تعتور اقتصاد الولايات المتحدة.

٢٢ - وأعاد القول بأنه حتى لو تم إصلاح النظام المالي تماما، لن تعود الأمور إلى طبيعتها بسبب أن الاقتصاد قبل الأزمة كان يعمل بفضل التنفس الاصطناعي الذي وفّرته له الفقاعة؛ وبأنه ليس في الإمكان العودة إلى تلك الفقاعة. ورغم أن الاستثمارات في الولايات المتحدة قد عادت إلى حالتها الطبيعية تقريبا، ورغم أن المصارف عادت ثانية إلى منح المكافآت، فإن النظام المالي لما يتم إصلاحه بعد. فما برحت بعض المشاكل كامنة، بل ازدادت سوءاً، وتفعل فعلها في الأزمة الراهنة: من مشاكل المصارف التي تعتبر نفسها أكبر من أن تفشل، إلى مشاكل عمليات المحاسبة السيئة، إلى المشتقات غير الشفافة وغير الرسمية. وعلى سبيل المثال، فإن انعدام الشفافية، وصعوبة التأكد مما إذا كانت المصارف في حالة سليمة أم لا، هما عاملان يؤثران في إصدار الأحكام حتى من قِبَل القائمين بالتنظيم، كما حدث مؤخرا في حالة المصرف الأوروبي الذي أُصيب بالفشل بعد أن اعتبروه في حالة جيدة. فإذا كان القائمون بالتنظيم لا يستطيعون معرفة ما إذا كان المصرف متينا، فكيف يمكن للمستثمرين العاديين في السوق أن يعرفوا ذلك؟ أما الادعاء بأنهم قد استعادوا الثقة فلا يمكن الأخذ به ما دام لا يوجد

أساس واضح لهذه الثقة. أما مصداقية الذين كانوا يتنبؤون بأن الانتعاش هو قاب قوسين أو أدنى فقد تقوّضت فعلا. فمع قيام المصارف بعمليات الدمج، ردا على الأزمة، ازدادت درجة التركيز، مع ما نجم عنه من تعاظم مشكلة المصارف التي تعتقد بأنها أكبر من أن تفشل واستمرار المغامرات المالية المفرطة.

٢٣ - ولسوء الحظ، وبسبب التركيز على المشاكل القصيرة الأجل، فقد ازداد بعض المشاكل الطويلة الأجل سوءا، بما فيها المشاكل المتعلقة بتغيُّر المناخ. ولرعاية الاقتصاد كي يعود إلى حالة صحية معقولة، يتعين على البلدان التي في وسعها التمويل أن تنفق أكثر على الاستثمارات كي تزيد من نموها الآن وتزيد من نموها في المستقبل؛ كما تدعو الحاجة إلى وضع سياسات من شأنها زيادة المساواة، وتيسير التحول الهيكلي العالمي، والحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري، والتصدي للتحدي المتمثل في تغيُّر المناخ. بيد أن التوقعات الأكثر احتمالا هي اعتلال طويل الأجل على الطريقة اليابانية، أي النتيجة تلك التي سبق له أن تنبأ بها في بداية الأزمة.

٢٤ - وردد في الختام إحدى الرسائل الرئيسية الواردة في تقرير لجنة الأمم المتحدة التي كان قد ترأسها قبل ذلك بعامين، ومفادها: أن الأزمة هي أزمة عالمية؛ وأن جميع البلدان يعتمد بعضها على بعض؛ وأن ما يحدث في أحد أصقاع العالم يؤثر في الأصقاع الأخرى. صحيح أن الأسواق الناشئة هي في حالة حسنة جدا وقد يكون في وسعها الاستمرار في النمو رغم التخبط الحاصل في أوروبا وأمريكا، لكن من الواضح أنه إن كان في وسع أوروبا وأمريكا أن تحسنا وضعهما، فإن هذا سيعود بالمنفعة على بلدان العالم أجمع. فالتعاون الاقتصادي العالمي هو أمر جوهري قطعا؛ بيد أن أطر العمل الحالية ليست كافية. وقد أوصت اللجنة بإنشاء مجلس تنسيق اقتصادي عالمي، بالنظر إلى وجود حاجة واضحة إلى تنسيق أبعد مدى بكثير مما كان في الماضي. وأعرب عن أمله في أن يؤدي التخبط الحالي إلى إحداث صدمة في العالم يدرك معها العالم اعتماد بعضه على بعض وتؤدي إلى تعزيز التعاون الاقتصادية العالمي.

٢٥ - **السيد فوس** (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): مدير المناقشة، شكر الأستاذ شتيجليتس، ولا سيما على اختتامه كلامه بقليل من روح التفاؤل، وذلك رغم التشاؤم الكامن فيما قاله؛ ودعا الحضور إلى طرح الأسئلة.

٢٦ - **السيدة داس** (مشروع لينك): قالت إن معدلات الادخار في الولايات المتحدة قبل الأزمة كانت متدنية جدا لكنها الآن مرتفعة والإنفاق الحاصل غير كافٍ؛ فما هي الطريقة المناسبة للعودة إلى الاستهلاك بدون التسبب في أزمة أخرى؟

٢٧ - **السيد رحمن** (بنغلاديش): سأل عن المشورة التي يقدمها الأستاذ شتيجليتس لأقل البلدان نموا، التي لا يزال بعضها متفائلاً بحذر بشأن الارتقاء إلى مرتبة البلدان النامية حتى عام ٢٠٢٠، وذلك بسبب ما توجهه من قيود هيكلية قاسية وما تزال تعانيه من آثار الأزمات العالمية.

٢٨ - **السيد محمود** (منظمة العمل الدولية): قال إن الأستاذ شتيجليتس قد صاغ الفرضية الهامة القائلة بأن معدل نمو الإنتاجية يتجاوز معدل نمو الطلب الإجمالي؛ وإن هذا يكمل النتائج التي توصلت إليها منظمة العمل الدولية بشأن أوجه المفاضلة التي هي في صلب عملية النمو وذلك عندما يتحلل النمو إلى إنتاجية وعمالة. وأردف قائلا إن طموحات البلدان إلى النمو الاقتصادي تقوم على أساس زيادة الإنتاجية بشكل مطرد، وتكون النتيجة أن تتأثر العمالة سلباً. وطلب من الأستاذ شتيجليتس التعليق على ذلك.

٢٩ - **السيد أوفاليس سانتوس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن بلدان مجموعة الـ ٧٧ قلقة جدا بشأن

التوقعات السلبية للاقتصاد العالمي؛ وإن ما تدعو إليه الحاجة هو إصلاح كامل للنظام ولا أقل من ذلك. أما وأن الحال هكذا، فإنه يطلب من الأستاذ شتيجيليتس توضيح اقتراحه الداعي إلى إنشاء مجلس تنسيق اقتصادي عالمي. هل سيكون هذا المجلس على مستوى وزراء المالية أم على مستوى الدول الأعضاء، أم أنه سيتفرع بشكل طبيعي عن لجنة الخبراء؟

٣٠ - **السيد آشاريا** (نيبال): قال إن المشكلة الرئيسية بالنسبة لمجموعة العشرين في عالم مترابط هي أنها لا تقوم على أساس التمثيل. فما الذي يمكن فعله لضمان المراعاة اللازمة للتحديات التي تواجهها بلدان مثل بلده على المستوى العالمي؟

٣١ - **الأستاذ شتيجليتس** (جامعة كولومبيا): رد على السؤال المتعلق بمعدلات الادخار في الولايات المتحدة، فقال إن هذه المعدلات تتراوح حاليا بين ٥ و ٦ في المائة، بعد أن هوت إلى ما يقرب الصفر. ورغم ادعاء الخبراء بأن الاستهلاك في الولايات المتحدة يعود إلى الصعود، فإن تلك النسبة المئوية إنما تقابل ما كان متوقعا من عدم المساواة الموجود في الولايات المتحدة. إذ يمكن الزعم بأن الشريحة السكانية العليا التي تبلغ ٢٠ في المائة تدخر حوالي ١٥ في المائة من دخلها في حين لا تدخر الشريحة السكانية السفلى المتبقية شيئا. وقبل الأزمة، كان ما تدخره الشريحة السكانية السفلى البالغة ٨٠ في المائة ناقص ١٠ في المائة. وبالنظر إلى أن الولايات المتحدة هي ليست على وشك أن تستعيد مستوياتها السابقة في الاستهلاك، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو التالي: ما الذي سيسد هذه الثغرة؟ وأعرب عن عدم اتفاقه مع بعض ما يسمون بالخبراء الاقتصاديين، الذين تحدث أحدهم عن الإفراط في الادخار في جميع أنحاء العالم؛ والاقتصاد العالمي لا يبدي فيضا في الادخار. فالاحتياجات الضخمة في كل مكان — احتياجات الهياكل الأساسية في أفريقيا وأمكنة أخرى في أقل البلدان نموا، واحتياجات إعادة تجهيز الاقتصاد العالمي من أجل الاحترار العالمي، واحتياجات الاستثمار لرفع مستويات المعيشة للذين هم في أسفل السلم الاجتماعي. فالمشكلة تكمن بالأحرى في أن الأسواق المالية العالمية لا توزع بشكل صحيح المدخرات لتلبية احتياجات الاقتصاد العالمي الحقيقية من الاستثمار. فالمسألة التي تحتاج إلى معالجة عالمية إذن هي كيفية إصلاح الأسواق المالية العالمية. وكان رد مجموعة العشرين هو تشجيع بعض أجزاء العالم على زيادة الاستهلاك، بيد أن العالم لن يبقى قائماً إذا ما اعتمد الجميع نمط حياة الولايات المتحدة الاستهلاكي المسرف. أما فيما يتعلق بالبيئة، ومن الناحية الفيزيائية الصرفة، فإن الحياة لن تستمر على ظهر هذا الكوكب إذا ما كان استهلاك الجميع بهذه الطريقة المادية. فالتغيير جوهري والتغيير يتطلب استثمارات، ولكن استثمارات تعيد هيكلة الاقتصاد.

٣٢ - وأضاف قائلا إن صندوق النقد الدولي قد أجرى في السنوات الأخيرة بعض التغييرات التي تستحق الثناء كما أصبح أكثر انفتاحا. فهو الآن يدرك الصلة القائمة بين عدم المساواة وتقلب الأحوال؛ كما أن تدارك عدم المساواة هو جزء من ولايته، لأن الاستقرار هو أيضا جزء من ولايته. وبالنظر إلى وجود أدلة دامغة على وجود صلة بين عدم المساواة والاستقرار، فقد أصبح الصندوق قلقا بحق بشأن عدم المساواة. وهذا بحد ذاته تغيير كبير، وكذا النهج الجديد الذي اتبعه الصندوق إزاء إدارة الحسابات الرأسمالية.

٣٣ - وقد أثار ممثل منظمة العمل الدولية نقطة وثيقة الصلة بالموضوع وهي أن النمو في الإنتاجية، في حال عدم وجود تدابير لإعادة هيكلة الاقتصاد، يمكن أن يخفّض العمالة. وعندما يتجاوز النمو في الإنتاجية ازدياد الطلب على السلع المصنّعة، فإنه يخلق فعلا مشكلة في العمالة، تماما كما كان في ارتفاع النمو في الإنتاجية الزراعية مشكلة حقيقية لولا خروج اليد العاملة من قطاع الزراعة؛ فتحولت أولا إلى قطاع التصنيع،

لكن هذا أيضا أصبح يعاني ما يشبه المشكلة في الإنتاج. وعندما يسير الاقتصاد بشكل حسن، ويتنقل الناس بين القطاعات، وعندما يتم هذا التنقل بشكل كامل وبدون عوائق، فعندها يمكن أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي. كما أشار إلى أنه حتى عندما تؤدي الزيادة في الإنتاجية إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، أي عندما يسير كل شيء على ما يرام، فإن المكاسب لا تعود على الجميع. فهناك رابحون وهناك خاسرون، وقد يُتوقع من الرابحين أن يعوضوا الخاسرين، ولو أنهم نادراً ما يفعلون ذلك. لكن عندما لا تسير الأمور على ما يرام في الأسواق، كما يحدث غالبا، لا يستطيع الناس الانتقال من قطاع إلى آخر ويصبحون محبوسين في القطاع الخطأ، ويتدهور دخلهم. فالتحدي الآن إذن هو إيجاد طرق لإعادة هيكلة النظم الاقتصادية الوطنية ونقل الناس من القطاعات التي لا تحتاج إليهم إلى القطاعات التي هي في حاجة إليهم. ويزداد هذا التحدي حدة بالنسبة لأقل البلدان نموا.

٣٤ - وتابع كلامه قائلا إن أحد الأسباب التي جعلت فكرة الفيض في الادخار جريئة بشكل خاص هو أن بعض البلدان تحتاج إلى استثمارات كبيرة في الهياكل الأساسية والتكنولوجيا وأنه ينبغي للعالم المتقدم أن يحاول تقديم المزيد من المساعدة إليها. وحتى في الكثير من البلدان الأفريقية، التي قدمت في السنوات الأخيرة دلائل على الإدارة الجيدة وأطر العمل الجيدة في الاقتصاد الكلي، كانت رؤوس الأموال تتدفق، لكن الأسواق المالية لما تزودها برؤوس الأموال الضرورية. ولذا، هناك حاجة حقيقية إلى المساعدة العامة. بلى، فأحد شروط العالم المعاصر الآن هو المضي في إعادة رسملة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي: فالاقتصاد العالمي في توسع طوال السنوات الـ ٢٠ الماضية، لكن المؤسسات المالية في العالم لم تجاره في ذلك.

٣٥ - فالتوازن في القوى الاقتصادية العالمية قد تغيّر بشكل ملموس منذ إنشاء مؤسسات بريتون وودز، قبل ٦٠ عاما. ولدى الأسواق الناشئة الآن دخل أعلى بكثير مما كان لدى أوروبا وأمريكا في عام ١٩٤٥؛ فلدى هذه الأسواق الموارد اللازمة لإنشاء مؤسساتها الخاصة، ومحاولة تقديم المساعدة لأقل البلدان نموا، ومساعدة بعضها بعضا. وقد أثبتت المؤسسات التعاونية، كمؤسسة تنمية الأنديز (CAF)، أنها فعالة جدا في جمع رؤوس الأموال، وبمعدلات فائدة أخفض بكثير مما كان يمكن أن يحصل عليها أي بلد عضو في هذه المؤسسة بشكل إفرادي. ولذلك فقد حان الوقت للتفكير ثانية في الهيكل الاقتصادي العالمي.

٣٦ - واستطرد قائلا إن أحد أسباب الاقتراح الداعي إلى إنشاء مجلس التنسيق الاقتصادي العالمي هو الرأي الذي يشاطره ممثل نيبال والقائل بأن مجموعة العشرين تفتقر إلى الإدماجية والتمثيل والشرعية السياسية، وأن المؤسسة الدولية الوحيدة التي تجمع بين جميع البلدان هي الأمم المتحدة. والفكرة الأساسية هنا هي أن الحاجة تدعو إلى مجموعة صغيرة لمعالجة مثل هذه المسائل المعقدة لكنها ينبغي أن تقوم على أساس التمثيل، وأن تتمتع بالشرعية، وأن تتجلى فيها جميع وجهات النظر والظروف المختلفة في مختلف البلدان. ففي اجتماع مجموعة العشرين في عام ٢٠٠٩، عندما كان هناك تهديد واضح ينذر باقتراب كارثة عالمية، وقف العالم سوياً. أما الآن فتواجه أجزاء مختلفة من العالم ظروفاً اقتصادية مختلفة جدا. فالأسواق الناشئة تنمو نموا حسنا معقولاً بينما تعاني أوروبا وأمريكا من مصاعب. وأعاد القول بأن التقشف هو الطريق الخطأ بالنسبة للبلدان التي لديها سعة مالية للتوسع، كالولايات المتحدة والكثير من البلدان الأوروبية.

٣٧ - وتناول السؤال المتعلق بأقل البلدان نموا، فقال إن إحدى الآليات المهمة التي يمكن للبلدان أن تساعد بها نفسها هي التجارة. ففي عام ٢٠٠١، تعاضدت البلدان في جولة الدوحة الإنمائية، لكنها لم تكن على صواب، بسبب تنصُّل

أوروبا والولايات المتحدة في السنوات اللاحقة من التزاماتها الإنمائية أساساً. وأما أوروبا فقد اتخذت خطوة هامة جدا، من خلال مبادرة ''أي شيء ما عدا الأسلحة''، كي تفتح أبوابها أمام أقل البلدان نموا، بتكاليف ضئيلة جدا — بل وببعض المنافع — لأوروبا، وبمنافع هائلة لأقل البلدان نموا. ولكن لسوء الحظ لم تحذ الولايات المتحدة حذوها. فقد قبلت بأن تفتح أبوابها أمام ٩٧ في المائة من منتجات أقل البلدان نموا؛ حيث وافقت على سبيل المثال، على قبول جميع السلع من بنغلاديش باستثناء السلع التي تنتجها بنغلاديش فعلا. وهكذا، كان في وسع بنغلاديش أن تصدر الطائرات النفاثة إلى الولايات المتحدة ولكن ليس الملابس أو الأنسجة. بيد أنه من المهم بالنسبة للولايات المتحدة أن تشترك في هذه الجهود الهادفة إلى فتح الأبواب، وإزالة الحواجز اللاتعرفية، في أوروبا والولايات المتحدة على حد سواء؛ فهذا يمكن أن يكون سبيلا هاما جدا في السياق الحالي.

٣٨ - **السيد فوس** (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): مدير المناقشة، دعا الحضور إلى طرح مزيد من الأسئلة.

٣٩ - **السيد جانييس** (مشروع لينك): سأل الأستاذ شتيجليتس عما إذا كان يرى طريقا سياسية في الولايات المتحدة أو أوروبا للتقدم بشأن الالتفاف حول فخ التقشف؛ وهل لا يزال هناك متسع لعقد ما يشبه صفقة كبيرة؟ وتساءل، بوجه خاص، عما إذا كان ينبغي لبرنانكه صانع السياسات، أن يقتفي أثر برناناكيه الأكاديمي، فيحاول استهداف توقعات تضخمية أعلى إلى حد ما.

٤٠ - **السيد بوسوتيل** (الاتحاد الأوروبي): قال إن المجلس الأوروبي كان قد أكد في بروكسل في اليوم السابق التزامه باتخاذ جميع التدابير الضرورية لضمان استقرار منطقة اليورو؛ وإن هذه الحزمة تضم خمسة عناصر مترابطة تقنياً وسياسياً، وهي، إجراءات قوية تتخذها جميع الحكومات لضمان تمويل عام مستدام وتعزيز النمو؛ وإيجاد حل مستدام لليونان؛ وإقامة جدار حماية قوي بما يكفي إزاء العدوى؛ واستعادة الثقة في القطاع المصرفي الأوروبي من خلال خطة منسقة لإعادة رسملة المصارف وتحسين تمويلها؛ وأخيرا، تحسين الإدارة وتدعيم التكامل في منطقة اليورو. بيد أن بعض علماء الاقتصاد البارزين يعتبرون هذه التدابير مضللة ويدعون بدلا من ذلك إلى تقديم حوافز جريئة. وفي حين أن إدارة الاتحاد الأوروبي للأزمة قد تبدو متأخرة ومجزّأة، لكنها أحدثت أثرا كبيرا، ولا سيما بالنظر إلى هيكله المعقد بتعدد دوله الأعضاء. بلى، فقد كان الاتحاد في الطليعة في معالجة مسألة تراكم الديون العامة؛ وفي إعادة رسملة النظام المصرفي، كانت جهوده ملموسة وأدت بوجه خاص إلى جمع رؤوس أموال كبيرة بطريقة استباقية وبالتزامات واضحة من الحكومات بتقديم الدعم المالي. إن الاتحاد الأوروبي جاد في تحمل مسؤولياته، سواء في العالم أم في الداخل. فهو يدرك أن أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو هي التحدي الذي يحدد العصر وسيواصل التصدي لهذا التحدي بتصميم سياسي وشجاعة وحكمة.

٤١ - **السيد دينيس** (ليبريا): قال إن البلدان الخارجة من النزاع كبلده، والبلدان النامية بوجه عام، حريصة على أن ترى الاقتصاد العالمي وقد انتعش كي تجعل مساهماتها جزءا من عالم مترابط. فالولايات المتحدة، التي كان اقتصادها على الدوام معياراً تقيس به البلدان الأخرى نموها وكفاءتها، تبدو عاجزة عن الاستجابة للأزمة الحالية بالمستوى العالمي اللازم. وتساءل كيف يمكن للولايات المتحدة أن تنكث بمسؤوليتها العالمية إزاء هذه الأزمة.

٤٢ - **السيد الدرداري** (مشروع لينك): سأل الأستاذ شتيجليتس عن المشورة التي يقدمها لصانعي السياسات الاقتصادية في العالم العربي الذي يواجه توقعات كبيرة لدى

الشباب في إيجاد فرص العمل في وقت تمر فيه حكومات المنطقة بفترة انتقالية أو تتعرض لضغوط كبيرة.

٤٣ - **السيد بولي** (مشروع لينك): قال إن تاريخ المحاولات التي بُذلت في تنسيق السياسات الدولية على النحو الذي يحبذه الأستاذ شتيجيلتس هو مخيب للآمال. وأردف متسائلا، ما الذي تغير الآن؟ وما هي العقبات؟ وهل هناك أي أساس يدعو إلى التفاؤل؟

٤٤ - **الأستاذ شتيجيلتس** (جامعة كولومبيا): قال إنه لا يعتقد بأن السياسة النقدية لوحدها تقدم حلا للأزمة؛ لكنها أسهمت في حدوث الأزمة، ولا سيما بسبب دورها في إلغاء الضوابط التنظيمية وفي تقرير معدلات الفائدة والدعم. فقيام الاحتياطي الاتحادي بوضع سقف لمعدلات الفائدة في الولايات المتحدة لم يؤد إلى زيادة الإقراض. لقد تم إنقاذ المصارف الكبيرة لكن لم يُفعل شيء حيال المصارف الصغيرة، المسؤولة عن تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة الحجم والمؤسسات المتوسطة الحجم. ففي جميع أرجاء البلد، انهار ٣٠٠ مصرف من هذا النوع، في حين لا يزال ٨٠٠ مصرف آخر في وضع حرج. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن معظم القروض المقدمة للأعمال التجارية الصغيرة تتم على أساس وجود ضمان، على شكل عقار، فإن إخفاق السلطات النقدية في إصلاح السوق العقارية، التي تتصف بتدهور الأسعار المستمر، قد حد بشدة من الإقراض. أما بالنسبة لوجهة النظر الأكاديمية القائلة بأن تخفيض معدلات الفائدة سيدفع الناس إلى زيادة الاستثمار، فهي تلك الطريقة السخيفة في التفكير التي تتصف بها النماذج السخيفة التي أدت إلى حدوث الأزمة. فالتجاوب مع التغيرات الطارئة على معدلات الفائدة غالبا ما يكون ضئيلا نسبيا في الواقع.

٤٥ - فقبل الأزمة، كان ٤٠ في المائة من جميع الاستثمارات في الولايات المتحدة موضوعة في المجال العقاري، مما أسفر عن بناء بيوت أكثر مما تدعو إليه الحاجة خلال السنوات الخمس بل والعشر القادمة. وهكذا زادت المشكلة العقارية من حدة مشكلة التصنيع، وهذا هو السبب في كونه متشائما بشأن فعالية السياسة النقدية. فالعملية الأولى من التسهيلات الكمية (QE1) لم تنجح، ولا العملية الثانية منها (QE2). فالعولمة إنما تدعو إلى منظور عالمي. وفي عالم العولمة، تقرض المصارف المال للنظم الاقتصادية السريعة النمو، وليس للنظم الاقتصادية المريضة؛ وبعبارة أخرى، فهي تقرض الأسواق الناشئة. ولذلك كان التوسع النقدي في اقتصاد مفتوح عالميا يختلف جدا عن التوسع النقدي في اقتصاد مغلق. ففي الاقتصاد المفتوح، يقدّم المال إلى حد كبير لمن لا يحتاجه، وليس لمن يحتاجه. فقد كانت شكوى البرازيل وعدد من البلدان الأخرى من أن التوسع النقدي بموجب العملية الثانية من التسهيلات الكمية قد أضر باقتصادها؛ فوضعت تبعاً لذلك ضوابط على رؤوس الأموال في محاولة لوقف تدفق الأموال، وهي الآلية الرئيسية التي كان يمكن أن تنجح بها العملية الثانية من التسهيلات الكمية. وخلاصة القول هي أن السياسة النقدية ليست إلا تشتيتا للانتباه؛ وأن التركيز ينبغي أن يكون على السياسة المالية. وفي حين أنه ليس لدى كل بلد النطاق الكافي لتوسيع السياسة المالية، فإن في وسع الولايات المتحدة وبعض البلدان الأوروبية، ولا سيما البلدان التي تتمتع بفائض كألمانيا، الانخراط فعلا في أنشطة أكثر توسعا.

٤٦ - أما بالنسبة للسؤال المتعلق بإمكانية عقد صفقة كبيرة، فقد أعرب عن تشاؤمه؛ فإطار العمل الذي سبق له أن حدده في موضع سابق — والذي يتعلق بزيادة الضرائب، ولا سيما على الشريحة العليا من السكان حيث تكون المضاعفات منخفضة، وزيادة الإنفاق على استحقاقات البطالة والاستثمارات ذات المضاعِفات العالية المؤدية إلى نمو مرتفع طويل الأجل — هو ليس موضع النظر حاليا في السياسات الأمريكية.

٤٧ - أما في أوروبا، فهناك عدد من القادة الملتزمين تماما بإيجاد حلول للمشاكل. والمسائل التي حددوها تستحق النظر كما أن جدول أعمالهم سليم في جوهره. وفي الاتفاق الذي عقده الاتحاد الأوروبي في ٢١ تموز/يوليه بشأن أزمة الديون اليونانية، اعترفوا بأن سياسة التقشف ليست الجواب، بل أن المساعدة، من خلال مصرف استثمار أو صندوق تضامن أوروبي، ضرورية لحفز النمو في البلدان التي تواجه مثل هذه الأزمات. وبالنظر إلى عدم ورود الأموال، فقد استمرت حالة اليونان في التدهور على النحو الذي تنبأ به معظم علماء الاقتصاد.

٤٨ - واستطرد قائلا إن المشكلة الرئيسية هي أن خطى السياسة تختلف عن خطى الاقتصاد من حيث السرعة. والاتفاق المعقود في ٢١ تموز/يوليه هو اتفاق جيد لكنه لما يضع بعد موضع التنفيذ. وهذا ليس في حد ذاته انخفاض في معدل التنفيذ بوجه خاص، لكنه لا يتماشى مع الأسواق المالية السريعة الحركة. وثمة مشكلة أخرى وهي في التركيز الأوروبي المفرط على سياسة التقشف. فقد بينت إسبانيا وآيرلندا أن ميثاق النمو والاستقرار لم ينجح، لكن لم يتم العثور على إطار عمل بديل. والبديل هو اتحاد مالي حقيقي، بحيث تشاطر البلدان قوتها المالية، أي ما يشبه سندات أوروبية، تقدم الدعم لكل بلد من البلدان بشكل إفرادي. ولكن ما إذا كان هذا سيحدث بالسرعة الكافية فهو سؤال كبير جدا. ومصدر الإشكال هو أن الاتحاد الأوروبي لا يستطيع أن يعمل بشكل فعال كاتحاد نقدي بدون وجود تضامن. فوجود العملة يتطلب أكثر من حرية التجارة وأكثر من حرية الهجرة.

٤٩ - وقد أحسن المصرف المركزي الأوروبي صنعاً بشراء السندات من مختلف البلدان، لكن ولايته التي تستهدف التضخم تعود إلى عقد السبعينات من القرن الماضي، وليس إلى القرن الحادي والعشرين؛ كما أن تردده في القيام بإعادة هيكلة أكثر عمقاً للسندات التي أصدرتها اليونان أو البلدان الأخرى التي تتخبط في المشاكل كان عقبة في طريق حل الأزمة الأوروبية. وأثنى على الالتزام الذي أبداه بعض القادة مع الإشارة في ذات الوقت إلى الحاجة إلى زيادة التضامن كي ينجح النظام.

٥٠ - وردا على السؤال المتعلق بالعالم العربي، قال إن أحد الدوافع الكامنة وراء الربيع العربي هو افتقار الشباب الشديد لفرص العمل، ولكن الأكثر من ذلك، هو وجود شعور بعدم المساواة: فالذين يحصلون على فرص العمل هم غالبا الذين يتمتعون بعلاقات. وانعدام الإنصاف هو في الحقيقة الشكوى التي يتم الإعراب عنها حاليا في جميع أنحاء العالم عن طريق حركات الاحتجاج. ففي الشرق الأوسط، خاب فأل الناس وشعروا بالإحباط: لقد جربوا النموذج التحرري الجديد، كما جربوا النموذج السوقي، فلم يفلحوا في شيء، وكل ما حصلوا عليه هو ازدياد عدم المساواة. كما جربوا الاشتراكية فلم تنجح: إذ لم يظهر أي نمو، وكل ما ظهر هو الفساد. لكن البدائل موجودة. فالنموذج الاجتماعي الأوروبي، الذي أعاقته أزمة اليورو لسوء الحظ، هو نموذج اقتصادي جيد من عدة نواحٍ. وهناك أشكال من الاقتصاد السوقي كثيرة جدا ومختلفة جداً؛ وكل ما يلزم هو العثور على الشكل الصحيح. أما نموذج توافق آراء واشنطن فهو لم ينجح حتى في واشنطن؛ فقد أدى إلى حدوث الأزمة العالمية. لقد عانى العالم العربي من تجربتين سيئتين وهو الآن في حاجة إلى القيام بمحاولة ثالثة، وتوقعات النجاح هذه المرة هي أكبر بكثير.

٥١ - وأخيرا، وفيما يتعلق بالسؤال المتصل بتنسيق السياسات، قال إنه من الصعوبة بمكان تحقيقه، لكن عدم تحقيقه سيزيد الموقف صعوبة. ففي عالم اليوم، ما يفعله أحد البلدان يؤثر في البلدان الأخرى. وخلال فترة الكساد الكبير، كان من شأن سياسات إفقار الجار، التي حاول بواسطتها

أحد البلدان إنقاذ نفسه، تقويض الاقتصاد العالمي. كما أن التنافس في تخفيض قيمة العملة يسير في نفس المنحى، حيث يسعى أحد البلدان إلى الحفاظ على أسعار الصرف لديه على حساب البلدان الأخرى. ولذلك، فهو يرى أن السياسة الاقتصادية العالمية يجب أن تبدأ بتحديد العوامل الخارجية والصلات بين البلدان، وإدراك أن القيام بمساعدة أحد البلدان قد تترتب عليه آثار ضارة أو نافعة بالنسبة للبلدان الأخرى. وفي الختام، أوصى ثانيةً بإنشاء مؤسسات إدارة عالمية، كمجلس التنسيق الاقتصادي العالمي، وذلك كإحدى الآليات الضرورية لمراعاة هذه العوامل الخارجية.

٥٢ - **السيد فوس** (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، مدير المناقشة، شكر الأستاذ شتيجليتس وقال إن اجتماعات مشروع لينك في الأيام القادمة ستقدم فرصة ممتازة من أجل إعمال الفكر في المسألة المعقدة المتمثلة في الصلات العالمية؛ وإن الأستاذ شتيجليتس قد أبرز أهمية النظر إلى التحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي ورؤية كيف يؤثر التنقل بين القطاعات في الأسواق المالية في عدم استقرار أسعار السلع؛ كما أكد الحاجة إلى الاستثمار على المدى الطويل من أجل التغلب على المشاكل الهيكلية. وقد يكون تعزيز التدخل الحكومي هو الحل، لكن من الضروري في الوقت ذاته أن يتوفر لدى الناس الثقة فيما تستطيع الحكومات فعله. وهذه نقطة بدء جيدة من أجل مزيد من الحوار المتفاعل ضمن الأمم المتحدة وعلى أساس خطوط الاجتماع المشترك الحالي، الذي يأمل في أن يصبح مناسبة متكررة بانتظام.

٥٣ - **السيد كابامبويه** (الرئيس المشارك): شكر الأستاذ شتيجليتس على وجهات نظره القيّمة؛ وشدد على أن عواقب الأزمة المالية والاقتصادية، بالإضافة إلى أزمة الديون السيادية الناشئة، قد قوّضت النمو الاقتصادي العالمي وهددت الكثير من التقدم المحرز في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأردف قائلا إنه يتعين على الأمم المتحدة في هذا السياق أن تؤكد دورها القيادي العالمي في مجال تنسيق السياسات الدولية وتعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية، وإنه يتعين عليها أن تفعل ذلك بالتعاون الوثيق مع مجموعة العشرين، ومؤسسات بريتون وودز، والجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية. وأعرب عن أمله في أن تثبت المبادرات التعاونية كهذه المبادرة المشتركة بين اللجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فائدتها في دفع المناقشات المتعلقة بالسياسات بشأن المسائل المعقدة المتصلة بالنمو الاقتصادي، والتمويل الدولي، والتنمية.

ورفعت الجلسة في الساعة ١١/٤٥.